الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.25/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٣ (أ) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة الدولية والتنمية

قطر*: مشروع قرار منقح

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] المتعلقة بالتجارة والقضايا الإنمائية المتصلة بها، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]، ومؤتمر القمة العالمي

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

161204 151204 04-64819 (A)
0464819

للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٣]،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري[٤] والمقررات المعتمدة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وما أعلنه جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من التزام تام بتنفيذها، وفقا لمقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٥]،

وإذ تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قراريها ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اللذين دعت فيهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهما، في حدود ولايتهما، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، ودعت رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى عرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى أنه، لكي تحقق الفائدة الكاملة من التجارة، التي تشكل في حالات كثيرة المصدر المنفرد الأكثر أهمية من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، يجب إنشاء وتعزيز المؤسسات ووضع السياسات الملائمة في البلدان النامية، وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإلى أن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة توجيها جيدا وممولة تمويلا مستداما لصالح البلدان النامية، هي أمور تؤدي أيضا أدوارا مهمة في هذا السياق،

وإذ تلاحظ المساهمة الملموسة للنظام التجاري المتعدد الأطراف في النمو الاقتصادي، والتنمية والعمالة، وأهمية مواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، وكذلك أهمية رفض استخدام السياسة الحمائية حتى يقوم النظام بدوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) A/C.2/56/7، المرفق.

(٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579 والتصويب، متاحة أيضا على شبكة الإنترنت http://docsonline.wto.org.

والتنمية، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة الفقرة ١٠ من القرار ٥٥/١٨٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة لا تزال قطاعا رئيسيا بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية، وتشدد على أهمية اختتام برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[٦] بنجاح في هذا الصدد، وفقا لمقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الحاجة الماسة إلى إقرار حقوق المجتمعات المحلية والأصلية المالكة للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وذلك رهنا بالتشريعات الوطنية، وضرورة تطوير وتنفيذ آليات لتقاسم المنافع بشروط متفق عليها لاستخدام تلك المعرفة والابتكارات والممارسات، وذلك بموافقة مالكي المعرفة والابتكارات والممارسات ومشاركتهم،

وإذ تشير إلى أنه من الأهمية للبلدان النامية بصفة خاصة أن تأخذ جميع البلدان في حسبانها ضرورة تحقيق توازن ملائم بين مجال السياسات الوطنية وبين النظم والالتزامات الدولية، وذلك مع أخذ الأهداف والغايات الإنمائية في الاعتبار،

وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، كما ورد على التوالي في برنامج عمل بروكسل[٧] وبرنامج عمل بربادوس[٨]، وذلك ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، على النحو الوارد في برنامج عمل ألماتي[٩]،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، لم تستفد الاستفادة الكاملة من الاقتصاد العالمي،

---

(٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٧) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والائتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ A/CONF.202/3، المرفق الأول.

وإذ تسلم بضرورة أن تتخذ البلدان التدابير الأمنية المناسبة والضرورية، وإن كانت تؤكد أيضا أهمية اتخاذ هذه التدابير بطريقة أقل تعطيلا للتجارة العادية والممارسات المتصلة بها،

وإذ تحيط علما بالاستعراض الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية، خلال دورته الحادية والخمسين[١٠]،للتطورات والقضايا المطروحة في فترة ما بعد برنامج عمل الدوحة التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية في أعقاب انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإسهام هذا الاستعراض في فهم الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل مفيد ومجد في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي، وإنجاح مفاوضات الدوحة على أسس متوازنة وذات توجه إنمائي،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مجلس التجارة والتنمية[١١] وتقرير الأمين العام[١٢]،

١ - **تسلم** بأن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون شاملا وقائما على القواعد ومفتوحا وغير تمييزي ومنصفا، فضلا عن تحرير التجارة بصورة معقولة، يمكن أن يحفز التنمية على نطاق العالم بدرجة كبيرة، بما يفيد البلدان في كافة مراحل التنمية، وبما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة اللازمين لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١]؛

٢ - **تؤكد مجددا** قيمة تعدد الأطراف في النظام التجاري الدولي، وترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة[٦] ، باعتماد مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٥] والمتعلق بالأطر المنظِّمة لإجراء مزيد من المفاوضات، والذي يبعث طاقة جديدة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بالوفاء بالبُعد الإنمائي في برنامج عمل الدوحة؛

٣ - **ترحب** بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي انعقدت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ساو باولو، البرازيل، وباعتماد روح مؤتمر ساو باولو[١٣] وتوافق آراء ساو باولو[١٤] اللذين يؤكدان مجددا،

---

(١٠) A/59/15، (الجزء الخامس)، الفصل الثاني، جيم.

(١١) A/59/15 (الجزء الخامس).

(١٢) A/59/305.

(١٣) TD/L.382.

(١٤) TD/410.

استنادا إلى خطة العمل المعتمدة في دورة المؤتمر العاشرة[١٥] التي انعقدت في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، التزام المجتمع الدولي بدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكي يضطلع بولايته في مجالات بناء توافق الآراء والبحوث وتحليل السياسات، وفي توفير المساعدة التقنية في ميدان التجارة والتنمية؛

٤ - **ترحب أيضا** بالالتزام المعلن في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبمقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بوضع التنمية في صلب برنامج عمل الدوحة ومواصلة بذل جهود إيجابية لضمان حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على نصيب من نمو التجارة العالمية يتفق مع احتياجات تنميتها الاقتصادية؛

٥ - **تؤكد مجددا** أن لكل البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة، الذي يهدف إلى زيادة فرص التجارة وتقليص الحواجز أمام التجارة بين الدول على حد سواء، وإلى جعل النظام التجاري موات للتنمية بدرجة أكبر مما يسهم في تحقيق الأهداف المتمثلة في دعم وصون نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وتذكّر بأن أحد الإسهامات الرئيسية لإعلان الدوحة الوزاري[٤] كان يتمثل في وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صلب برنامج عمل الدوحة، وأنه لا بد من مواصلة السعي وراء بلوغ هذا الهدف بغية تحقيق نتائج ملموسة ذات توجه إنمائي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٦ - **تتطلع** إلى ترجمة الأطر المبينة في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في وقت مبكر، بصورة مفتوحة أمام الجميع وتتسم بالشفافية، إلى طرائق ملموسة ومفصلة ومحددة لاختتام المفاوضات في وقت مبكر وبشكل ناجح، مع كفالة تحقيق تقدم متوازن ومواز في المجالات التي تتناولها المفاوضات وفيما بينها، مع مراعاة احتياجات وشاغل البلدان النامية وضمان تحقيق نتائج منصفة ذات توجه إنمائي لبرنامج عمل الدوحة استنادا إلى تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة توجيها جيدا وممولة تمويلا مستداما؛

---

(١٥) TD/386.

٧ - **تسلم**، فيما يتعلق بمقرر المجلس العام المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتماشيا مع برنامج عمل الدوحة، بأن القضايا التالية تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية:

(أ) استعراض الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بغية جعلها أكثر إحكاما وفاعلية وقابلية للتنفيذ، والقيام في هذا الصدد على وجه السرعة بإنجاز استعراض المقترحات المعلقة المتصلة بالاتفاق والقضايا المشتركة بين القطاعات، وإيجاد حلول ملائمة لقضايا التنفيذ المعلقة، بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ (د) من المقرر؛

(ب) وضع طرائق في الإطار المتعلق بالزراعة، كما ورد في المرفق ألف من المقرر، للتفاوض بشأنها، وفقا للفقرة ١٣ من إعلان الدوحة الوزاري، مع ملاحظة أن إجراء إصلاحات في الدعائم الثلاث المتمثلة في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتوفير الدعم المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات تشكل كلا مترابطا ولا بد من التعامل معها بصورة متوازنة ومنصفة مع إفراد معاملة خاصة وتفضيلية فعالة من الناحية العملية ومجدية للبلدان النامية، والتذكير بأن الزراعة تتسم بأهمية بالغة للتنمية الاقتصادية للأعضاء من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء[١٦]، وأنه يجب أن يكون بمقدورها تبني سياسات زراعية تدعم أهدافها الإنمائية، واستراتيجياتها للحد من الفقر، وأمنها الغذائي، وشواغلها المعيشية، وأن الشواغل غير المتصلة بالتجارة ستؤخذ في الحسبان؛

(ج) الوفاء بصورة ملموسة بالتعهد الذي يقضي بمعالجة قضايا القطن معالجة طموحة وفورية ضمن المفاوضات المتعلقة بالقطن، على النحو المنصوص عليه في المرفق ألف من المقرر؛

(د) بلورة طرائق لسبل وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق عملا بالمرفق باء المقرر، لخفض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية والتعريفات الجمركية المرتفعة وتصاعد هذه التعريفات، فضلا عن الحواجز غير التعريفية، وبخاصة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، أو إزالتها حسب الاقتضاء، مع تغطية المنتجات بصورة شاملة وعدم استبعاد أي منها مسبقا، والتذكير أيضا بأهمية المعاملة الخاصة والتفضيلية وألا يطبق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقا كاملا في التزامات خفض التعريفات بالنسبة للبلدان النامية كأجزاء لا تتجزأ من الطرائق؛

---

(١٦) انظر الصكوك القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المبرمة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (GATT No. GATT 1994-7).

(هـ) المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، على النحو المنصوص عليه في المرفق جيم من المقرر، بغية توفير فرص فعالة للوصول إلى الأسواق لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والوصول إلى نتائج موضوعية فيما يتعلق بالأعضاء الذين يسعون لكفالة ارتفاع مستوى نوعية العروض بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، ولا سيما في القطاعات وطرق الإمداد التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، واستهداف تحقيق مستويات مرتفعة بصورة مطردة من تحري التجارة دون أي استبعاد مسبق لأي من قطاعات الخدمات أو طرق الإمداد التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، مع ملاحظة اهتمام البلدان النامية وغيرها من الأعضاء بالطريقة ٤؛

(و) تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة من أجل زيادة فعالية مشاركة البلدان النامية في المفاوضات، وتيسير تنفيذها لقواعد منظمة التجارة العالمية، وتمكينها من التكيف وتنويع اقتصاداتها؛

(ز) تحقيق تقدم في المفاوضات الرامية إلى توضيح وتحسين الضوابط الموضوعة بموجب الاتفاقات في مجالات مكافحة الإغراق والإعانات والتدابير التعويضية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مفاهيم تلك الاتفاقات ومبادئها الأساسية وفعاليتها، وأخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار، مع الحفاظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية والفعالية لتلك الاتفاقات؛

(ح) تحقيق تقدم في المفاوضات الجارية في إطار استعراض التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات، وفقا للفقرة ١ (و) من المقرر؛

(ط) المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة، التي يجب أن تأخذ نتائجها في الحسبان تماما مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، وفقا للمرفق دال من المقرر؛

٨ - **تؤكد مجددا** أهمية توفير فرص الوصول إلى الأسواق، وتذكّر في هذا الصدد بأهمية احترام ضوابط منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك في مجال مكافحة الإغراق، لتحقيق عدة أهداف منها تجنب التطبيق المتعسف لتدابير مكافحة الإغراق وغيرها من التدابير المخلة بالتجارة؛

٩ - **تؤكد من جديد** أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس[١٦] الذي ينص على الإنهاء التدريجي للاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

١٠ - **تؤكد من جديد** أهمية البُعد الإنمائي للاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[١٥]؛

١١ - **تدعو** أعضاء منظمة التجارة العالمية لأن تنفذ بشكل فعال المقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣[١٧] بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلق بالاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة المتصلة بالتجارة[١٨]، وذلك لمعالجة المشاكل التي تواجهها البلدان التي لا تملك قدرات تصنيعية، أو لا تملك سوى قدرات غير كافية، في قطاع المستحضرات الطبية في الوصول إلى الأدوية بأسعار ميسورة عند مكافحة المشاكل الخطيرة في مجال الصحة العامة التي تؤثر على كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ولا سيما ما ينجم عن أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأوبئة، وكما اتفق عليه في مجلس للاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وضع حل دائم على وجه السرعة من خلال تعديل الاتفاق على أساس توصيات المجلس التي ستُقدم في آذار/مارس ٢٠٠٥؛

١٢ - **تدعو** المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى مواصلة تعزيز أنشطتها الإنمائية والاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية المعنية؛

١٣ - **تؤكد** أن اعتماد أو تطبيق أية تدابير لازمة لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات يجب ألا يكون بالصورة التي تشكل تمييزا تعسفيا أو غير مبرر أو تقييدا مقنّعا للتجارة الدولية، مع الاعتراف في الوقت ذاته بحقوق أعضاء منظمة التجارة العالمية في تحديد المستوى الملائم لها من الحماية الصحية أو حماية صحة النبات وفقا لقواعد المنظمة، وتسلم بضرورة تيسير مشاركة البلدان النامية في عمل المنظمات الدولية المختصة بوضع المعايير، فضلا عن أهمية توفير المساعدة المالية والتقنية بذل جهود بناء القدرات لتمكين الأعضاء من الاستجابة بصورة ملائمة لاستحداث أية تدابير جديدة؛

١٤ - **تشدد** على أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا للقضايا المتصلة بالتجارة والديون والتمويل ونقل التكنولوجيا المغطاة على النحو الواجب في برنامج عمل الدوحة، وذلك وفقا لبرنامج العمل ولمقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

---

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/540. وهي متوفرة في الموقع http://docsonline.wto.org على شبكة الإنترنت.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN/(01)/DEC/2.

١٥ - **تذكّر** بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية وفقا لولايات الدوحة بإحراز تقدم في مجالات القواعد والتجارة والبيئة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، على النحو المنصوص عليه في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

١٦ - **تشدد** على أهمية الاضطلاع بعملية تتسم بالانفتاح والشفافية والشمولية والديمقراطية واعتماد إجراءات من شأنها أن تكفل العمل الفعال للنظام التجاري المتعدد الأطراف مما يتيح الشفافية الداخلية والمشاركة الفعلية للأعضاء، بما في ذلك في عملية صنع القرارات، ويمكّنهم من كفالة مراعاة مصالحهم الحيوية في نتائج المفاوضات التجارية؛

١٧ - **تشدد أيضا** على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وفقا لمعاييرها، مع مراعاة الفقرة ٢١ من القرار ١٨٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وللتطورات اللاحقة، وتدعو إلى تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا ونزيها؛

١٨ - **تدعو** أعضاء المجتمع الدولي إلى بحث مصالح الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سياق تحرير التجارة؛

١٩ - **تشدد** على أن الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية ينبغي أن تكمل أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتشدد في هذا السياق على أهمية توضيح وتحسين الضوابط والإجراءات في ظل الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تنطبق على الاتفاقات التجارية الإقليمية وفقا للفقرة ٢٩ من إعلان الدوحة الوزاري، مع أخذ الجوانب الإنمائية لهذه الاتفاقات في الاعتبار، وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار ولايته، على تقديم مساهمات تقنية في هذا الصدد؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** الخطوات المستقلة التي اتخذها بعض البلدان لتوفير المساعدة المتصلة بالتجارة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، لتيسير وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواقها؛

٢١ - **تؤكد مجددا** الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٩]، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو التي

(١٩) انظر A/CONF.191/13.

لم ترفع الرسوم والحصص التي تعوق وصول صادرات جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق إلى أن تعمل على تحقيق هذا الهدف، وتلاحظ أن بحث المقترحات المتعلقة بمساهمة البلدان النامية في تحسين فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق سيكون مفيدا أيضا؛

٢٢ - **تؤكد مجددا** الالتزام بالمتابعة النشطة لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمعالجة القضايا والشواغل المتصلة بالتجارة التي تؤثر في اندماج البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بدرجة أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف بطريقة تتناسب وظروفها الخاصة وتدعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وفقا للفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري؛

٢٣ - **تعترف** بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفعلي[٩]. و**تشدد** أيضا على ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية والبلدان المانحة المعنية، وفق نهج متعدد الأطراف، توافق آراء ساو باولو[١٤] الذي اعتُمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ساو باولو بالبرازيل يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه؛

٢٤ - **تعترف أيضا** بأهمية التصدي بصورة جادة لشواغل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وذلك نظرا للضعف المستمر للأسعار العالمية للسلع الأساسية وغير ذلك من العوامل، وبأهمية دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة هيكلة قطاعات السلع الأساسية فيها وتنويعها وتعزيز قدرتها على المنافسة، وتلاحظ في هذا الصدد تشكيل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية؛

٢٥ - **تشدد** على ضرورة معالجة شواغل عدد من البلدان النامية فيما يتعلق بتقلص الأفضليات وأثر تحرير التجارة على الإيرادات التي تحققها من التعريفات؛

٢٦ - **تشدد** على أهمية تعزيز التجارة والتعاون بين بلدان الجنوب في إطار نشوء جغرافيا تجارية جديدة تكمِّل التجارة والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وتحيط علما بالمقرر المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والذي يقضي ببدء الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛

٢٧ - **تعترف** بأن من الأهمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال أن تنظر في تخفيض الحواجز التجارية فيما بينها؛

٢٨ - **تعرب عن قلقها** إزاء اتخاذ عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتي تضر بصادرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية،

ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وكذلك في تحقيق البُعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيز هذا البُعد؛

٢٩ - **تؤكد** على ضرورة بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والقدرات في مجال البحث والتطوير وهياكلها الأساسية الرامية إلى تعزيز قدرات جانب العرض والقدرة التنافسية، فضلا عن ضمان تهيئة بيئة دولية مواتية واتخاذ تدابير داعمة من أجل اندماج البلدان والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال في النظام التجاري الدولي اندماجا تاما يعود عليها بالفائدة؛

٣٠ - **تؤكد** أهمية تعزيز وتمكين البيئة التجارية والاستثمارية وبيئة الأعمال التجارية من خلال اتخاذ التدابير الداخلية المناسبة وتهيئة الأوضاع المواتية لتشجيع الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية والجهود المبذولة لمنع وإلغاء الممارسات المناهضة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء، بما يمكن المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة، وتشجع البلدان النامية على النظر في وضع قوانين ونظم للمنافسة تتناسب كأفضل ما يكون مع احتياجاتها الإنمائية، وإكمالها بالمساعدة التقنية والمالية من أجل بناء القدرات، مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية والقيود المفروضة على القدرات مراعاة تامة؛

٣١ - **تلاحظ** أن الوثائق الختامية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تشدد على أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وخاصة للبلدان النامية، وتعزز في هذا الصدد توافق الآراء على أن التجارة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة من وسائل تحقيق النمو والتنمية، وأن النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية يتعين أن يسهلا تحقيق المكاسب الإنمائية؛

٣٢ - **تلاحظ أيضا** الولاية الهامة والفريدة الموكلة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تأكدت مجددا خلال دورته الحادية عشرة، وتؤيد ما يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عمله من أجل دعم إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال بصورة فعلية ومفيدة في النظام التجاري الدولي بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية؛

٣٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقا لولايته، إلى رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وبخاصة تحليل القضايا الهامة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

الانتقال، وأن يقدم لها الدعم في صياغة وتنفيذ واستعراض السياسات والخيارات الوطنية التجارية والمتصلة بالتجارة بغية زيادة نصيبها من التجارة العالمية إلى أقصى حد؛

٣٤ - **تكرر** التأكيد على أهمية دعم برامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأنشطته في ميدان التعاون التقني وبناء القدرات التي تساعد البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، وخاصة دعما لمشاركتها في برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''.